الأمم المتحدة
E/2025/15/Add.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 May 2025
Arabic
Original: English

دورة عام 2025

25 تموز/يوليه 2024 – 30 تموز/يوليه 2025

البند 16 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

موجز

تتضمن هذه الإضافة لتقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما مشاريع القرارات التي أوصت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأن يعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تتضمن معلومات عن القرارات والمقررات التي اعتمدتها اللجان في عامي 2024 و 2025، والتي يوجه انتباه المجلس إليها.

160625 030625 25-08313 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البتّ فيها

ألف – اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

1 – اتخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في دورتها السابعة والخمسين، المعقودة في أديس أبابا يومي 17 و 18 آذار/مارس 2025، القرار 1/2025 والمقرر 100/2025، اللذين يُقدَّم على أساسهما مشروعا القرارين التاليان لكي يبت فيهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

مشروع القرار الأول

تعزيز قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الوفاء بولاياتها وعلى تزويد أعضائها بدعم تحويلي وتقني وفي مجال السياسات الموجهة نحو تحقيق النتائج

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما باعتماد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، المعقودة في أديس أبابا يومي 17 و 18 آذار/مارس 2025، القرار 1/2025 بشأن طلب تعزيز قدرة اللجنة على الوفاء بولاياتها وعلى تزويد أعضائها بدعم تحويلي وتقني وفي مجال السياسات الموجهة نحو تحقيق النتائج، الذي طلب فيه مؤتمر الوزراء إلى الأمين العام تعزيز قدرة اللجنة على الوفاء بولاياتها وعلى تزويد أعضائها بالمساعدة الملائمة والمصممة خصيصًا في مجال بناء القدرات وبدعم تحويلي وتقني وفي مجال السياسات الموجهة نحو تحقيق النتائج، من خلال تعزيز مهامها التنفيذية ومهامها المتعلقة بعقد الاجتماعات ومراكز الفكر، من أجل تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030[(1)]، ولا سيما في مجالات التركيز الاستراتيجية للجنة، عملاً ببرنامج عملها المعاد تنظيمه،

يؤيد القرار 1/2025 الصادر عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المرفق بهذا القرار.

المرفق

القرار 1/2025

طلب تعزيز قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الوفاء بولاياتها وعلى تزويد أعضائها بدعم تحويلي وتقني وفي مجال السياسات الموجهة نحو تحقيق النتائج

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 671 ألف (د-25) المؤرخ 29 نيسان/أبريل 1958 بشأن إنشاء لجنة اقتصادية لأفريقيا،

وإذ يشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 23/2018 المؤرخ 24 تموز/يوليه 2018، الذي أقر المجلس بموجبه التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة،

(1) قرار الجمعية العامة 1/70.

وإذ يشير كذلك إلى إعادة تنظيم برنامج عمل اللجنة لتلبية الأولويات والتطلعات الإنمائية الأفريقية الناشئة، التي وافق عليها في قراره 3/2024 المؤرخ 5 آذار/مارس 2024 بشأن إعادة تنظيم عمل اللجنة، مع التركيز على التحولات الرئيسية اللازمة لتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030[(2)] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها،

وإذ يلاحظ الدور الحيوي الحفاز الذي تضطلع به اللجنة في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأعضائها، وفي تعزيز التعاون الدولي بشأن التنمية الأفريقية، عملا بولاياتها، وفي ترجمة الالتزامات العالمية، بما في ذلك خطة عام 2030، إلى إجراءات على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني؛

وإذ يدرك أن أفريقيا لا تزال تتأثر سلبا بالأزمات والنزاعات المتكررة، داخل المنطقة وخارجها، مما يؤدي إلى زيادة ضعفها في مواجهة الصدمات والتغير الاجتماعي والاقتصادي والبيئي السريع، ويتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع استمرار تفاقم آثار تلك الأحداث،

وإذ يلاحظ الحاجة إلى معالجة آثار الأزمات من خلال التنمية المستدامة والتحول الاقتصادي والنمو المعزز والشامل للجميع الذي ييسر خلق فرص العمل،

وإذ يحيط علما بميثاق المستقبل ومرفقاته والتعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة[(3)].

وإذ يسلم بأن التنمية المستدامة، بأبعادها الثلاثة كلها، هدف مركزي في حد ذاته،

وإذ يعيد التأكيد على ضرورة التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعدم ترك أحد خلف الركب، بسبل منها اتخاذ خطوات سياسية عملية وتعبئة موارد كبيرة، مع التركيز بشكل خاص على تلبية احتياجات الفئات السكانية الضعيفة وعلى تهيئة الفرص للشباب،

وإذ يقر بالشراكة بين الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تنفيذ خطة عام 2030 وخطة التنفيذ العشرية الثانية (2024-2033) لخطة عام 2063، من خلال النهج المسمى "خطتان، إطار واحد"، والدور الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، بما في ذلك عمل الائتلافات المواضيعية والقائمة على الفرص، والمنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، في النهوض بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063،

وإذ يضع في اعتباره المسؤوليات الإضافية التي تتولاها اللجنة في دعم الاتحاد الأفريقي لدى انضمامه إلى عضوية مجموعة العشرين، باعتبارها أحد شركاء المعرفة المعينين للاتحاد، وفي المساهمة في مبادرات أخرى بالغة الأهمية على الصعيد الدولي، مثل إصلاح الهيكل المالي العالمي وكبح التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا،

وإذ يلاحظ أن اللجنة تجري في عام 2025 استعراضا للإنفاق، عملا بالفقرة 20 من قرار الجمعية العامة 262/77، يهدف إلى تعزيز التخطيط المتكامل المشترك للموارد وتعزيز ثقافة الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية،

---

(2) قرار الجمعية العامة 1/70.

(3) قرار الجمعية العامة 1/79.

وإذ يعرب عن التقدير لما لقيه من تقدير ودعم من أعضاء اللجنة والشركاء الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف وكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية والاتحاد الأفريقي وأجهزته،

1 - ***يهيب*** باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعالج آثار الأزمات والنزاعات المتكررة من خلال التنمية المستدامة والتحول الاقتصادي والنمو الشامل للجميع، وهي أمور يمكن تحقيقها من خلال ما يلي:

(أ) توسيع نطاق سياسات الاقتصاد الكلي والتمويل المبتكر للتنمية، المصممة لوضع أفريقيا كعنصر فاعل رائد على الساحة العالمية؛

(ب) استخدام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كمنصة لتعزيز التكامل الإقليمي والقدرة التنافسية؛

(ج) تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ والأمن الغذائي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية على جميع المستويات، بهدف تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والكوارث؛

(د) تعجيل وتيرة التصنيع القائم على الموارد والتنويع الاقتصادي؛

(هـ) تعزيز تطوير البنى التحتية، بما في ذلك في قطاع الطاقة، لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع؛

(و) تسخير إمكانات العلوم والتكنولوجيات الناشئة والرائدة والابتكار لتعزيز التحول الرقمي والقدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية والحوكمة والمساءلة؛

(ز) متابعة دعم توفير بيانات وإحصاءات ذات مصداقية لإعداد التحليلات وصنع القرارات على أساس الأدلة؛

(ح) تعزيز تعميم مراعاة الأبعاد الاجتماعية في جميع مسارات العمل للنهوض بالإدماج الاجتماعي، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب، والحد من الفقر وعدم المساواة؛

(ط) تعزيز تنمية القدرات لدعم أعضاء اللجنة في تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، على أساس الأولويات الاستراتيجية للجنة؛

2 - ***يطلب*** إلى الأمين العام تعزيز قدرة اللجنة على الوفاء بولاياتها وعلى تزويد أعضائها بالمساعدة الملائمة والمصممة خصيصا في مجال بناء القدرات وبدعم تحويلي وتقني وفي مجال السياسات الموجهة نحو تحقيق النتائج، من خلال تعزيز مهامها التنفيذية ومهامها المتعلقة بعقد الاجتماعات ومراكز الفكر، من أجل تسريع تنفيذ خطة عام 2030، ولا سيما في مجالات التركيز الاستراتيجية للجنة، عملا ببرنامج عملها المعاد تنظيمه؛

3 - ***يقرر*** أن يحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع قرار بشأن هذه المسألة للنظر فيه وربما اتخاذه.

مشروع القرار الثاني
مكان انعقاد وموضوع الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما بالمقرر 100/2025 المؤرخ 18 آذار/مارس 2025 الذي اتخذه مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والذي أوصت اللجنة بموجبه بأن تعقد دورتُها الثامنة والخمسون في المغرب في عام 2026؛

وإذ يعرب عن امتنانه لحكومة المغرب لعرضها السخي استضافة الدورة،

يوافق على عقد الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا في المغرب تحت موضوع "النمو من خلال الابتكار: تسخير البيانات والتكنولوجيات الرائدة من أجل التحول الاقتصادي في أفريقيا".

باء - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

2 - اتخذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في دورتها الحادية والسبعين، المعقودة في جنيف يومي 9 و 10 نيسان/أبريل 2025، المقررات جيم (71) ودال (71) وهاء (71)، التي يُقدَّم على أساسها مشاريع القرارات التالية لكي يبت فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

مشروع القرار الأول
تعزيز منتدى رؤساء البلديات التابع للأمم المتحدة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما باعتماد اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الحادية السبعين، المعقودة في جنيف يومي 9 و 10 نيسان/أبريل 2025، المقرر جيم (71) بشأن تعزيز منتدى رؤساء البلديات التابع للأمم المتحدة،

يؤيد مقرر اللجنة الاقتصادية لأوروبا جيم (71)، المرفق بهذا القرار، ويطلب إلى الأمين العام تعزيز موارد الأمانة وإنشاء قدرات إضافية جديدة مخصصة لدعم منتدى رؤساء البلديات بهدف النهوض بالتنفيذ الفعال لولاية لجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي، التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا.

المرفق

المقرر جيم (71)
تعزيز منتدى رؤساء البلديات التابع للأمم المتحدة

إن اللجنة الاقتصادية لأوروبا،

إذ تشير إلى مقرري اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا ECE/EX/2023/L.4 و ECE/EX/2024/L.16 القاضيين بإنشاء وتوسيع نطاق منتدى رؤساء البلديات ليصبح هيئة فرعية تابعة للجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي، في شكل فريق من المتخصصين ذي طابع دائم، ينعقد سنويا، في جنيف، قبل دورة لجنة التنمية الحضرية مباشرة،

وإذ تلاحظ الطابع الفريد لمنتدى رؤساء البلديات كهيئة تابعة للأمم المتحدة لتعزيز الاتساق والتكامل بين المستويات المحلي والإقليمي والعالمي في تعزيز نظام متعدد الأطراف أكثر قوة وترابطاً وشمولاً؛

وإذ تقر بوجود عمليات أخرى ذات صلة، من عمليات الأمم المتحدة والعمليات الدولية الأخرى، تعالج القضايا الحضرية وبأهمية التعاون معها،

وإذ تحيط علما بميثاق المستقبل،

وإذ تقر بأن تنظيم اجتماعات منتدى رؤساء البلديات يتطلب تمويلاً كافياً،

1 - ***تطلب*** إلى الأمين العام تعزيز موارد الأمانة وإنشاء قدرات إضافية جديدة مخصصة لدعم منتدى رؤساء البلديات؛

2 - ***تقرر*** أن تحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2025 مشروع قرار بشأن هذه المسألة للنظر فيه وربما اتخاذه.

مشروع القرار الثاني
تعزيز التكامل بين الإحصاءات والمعلومات الجغرافية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما باعتماد اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الحادية السبعين، المعقودة في جنيف يومي 9 و 10 نيسان/أبريل 2025، المقرر دال (71) بشأن تعزيز التكامل بين الإحصاءات والمعلومات الجغرافية،

يؤيد مقرر اللجنة الاقتصادية لأوروبا دال (71)، المرفق بهذا القرار، ويطلب إلى الأمين العام تعزيز الروابط بين الأوساط الإحصائية والجغرافية المكانية، ووضع منهجيات للتشغيل البيني من أجل تحقيق التكامل بين الإحصاءات/البيانات والمعلومات الجغرافية في إطار البرنامج الفرعي للإحصاءات التابع للجنة.

المرفق

القرار د (71)
تعزيز التكامل بين الإحصاءات والمعلومات الجغرافية

إن اللجنة الاقتصادية لأوروبا،

إذ تضع في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 24/2011 بشأن إنشاء لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، التابعة للأمم المتحدة، وقراري المجلس 27/2016 بشأن تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية و 24/2022 بشأن تعزيز ترتيبات إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي،

وإذ تلاحظ، في دورتها الحادية والسبعين، الأهمية الحاسمة للمعلومات ذات الإشارات الجغرافية المكانية من أجل صنع القرار القائم على الأدلة،

وإذ تشير إلى أن دعم الميزانية العادية للبرنامج الفرعي للإحصاءات التابع للجنة، بما في ذلك ملاك الموظفين، ظل دون تغير خلال السنوات العديدة الماضية؛

1 - ***تطلب*** إلى الأمين العام تعزيز دور أمانة اللجنة في تعزيز الروابط بين الأوساط الإحصائية والجغرافية المكانية، وفي وضع منهجيات للتشغيل البيني من أجل تحقيق التكامل بين الإحصاءات/البيانات والمعلومات الجغرافية في إطار البرنامج الفرعي للإحصاءات التابع للجنة؛

2 - ***تقرر*** أن تحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع قرار بشأن هذه المسألة للنظر فيه وربما اتخاذه.

مشروع القرار الثالث

تعدد اللغات في الاجتماعات المعقودة في إطار اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما باعتماد اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الحادية السبعين، المعقودة في جنيف يومي 9 و 10 نيسان/أبريل 2025، المقرر هاء (71) بشأن تعدد اللغات في الاجتماعات المعقودة في إطار اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية[4]،

يؤيد مقرر اللجنة الاقتصادية لأوروبا هاء (71)، المرفق بهذا القرار، ويطلب إلى الأمين العام أن يوفر خدمات الترجمة التحريرية والشفوية إلى الإسبانية والصينية والعربية، بالإضافة إلى الإنكليزية والروسية والفرنسية، في الدورات المقبلة لاجتماع الأطراف والاجتماعات الأخرى المعقودة في إطار اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، بما في ذلك ترجمة الوثائق والمنشورات الرسمية للاتفاقية إلى الإسبانية والصينية والعربية، من أجل تمكين جميع الدول الأعضاء من المشاركة بفعالية وعلى قدم المساواة.

المرفق

المقرر جيم (71)

تعدد اللغات في الاجتماعات المعقودة في إطار اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية

إن اللجنة الاقتصادية لأوروبا،

إذ تقر بالتقدم الكبير المحرز منذ بدء نفاذ اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (اتفاقية المياه) في عام 1996، التي وفرت إطارا قانونيا سليما ومنبرا حكوميا دوليا فعالا لتعزيز التعاون والإدارة المستدامة للموارد المائية على مستوى الأحواض وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي اللذين يشكلان عاملين أساسيين لتحقيق التنمية السلمية والمستدامة،

(4) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1936, No. 33207.

وإذ تشير إلى المقرر د-3/1[5] الصادر عن اجتماع الأطراف في اتفاقية المياه الذي فتح باب الانضمام إلى الاتفاقية أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ودخولها حيز النفاذ في عام 2013،

وإذ ترحب بالاهتمام العالمي الكبير بالانضمام إلى اتفاقية المياه، والتي باتت منذ عام 2018 تضم 12 طرفًا جديدًا من أفريقيا (تشاد وتوغو وزامبيا وزمبابوي والسنغال وغامبيا وغانا وغينيا - بيساو والكاميرون وكوت ديفوار وناميبيا ونيجيريا)، وطرفًا واحدًا من أمريكا اللاتينية (بنما)، وطرفًا واحدًا من الشرق الأوسط (العراق)،

وإذ ترحب أيضاً بأن هناك أكثر من 20 بلداً آخر بصدد الانضمام إلى اتفاقية المياه وينبغي أن تصبح أطرافاً فيها قريباً، بما في ذلك خمسة بلدان ناطقة بالإسبانية وبلدان ناطقان بالعربية،

وإذ تسلط الضوء على أنه، بالإضافة إلى الأطراف الـ 55 الحالية في الاتفاقية، يشارك حوالي 80 بلدا آخر في الاجتماعات والأنشطة المعقودة في إطار الاتفاقية، ليصل بذلك مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة أكثر من 130 دولة،

وإذ تشدد على أن الاتفاقية توفر الإطار الحكومي الدولي الوحيد للأمم المتحدة للمناقشات السياساتية والتقنية بشأن الإدارة المستدامة لموارد المياه العابرة للحدود، وأن منبرها وعملها مفيدان لجميع البلدان التي تتقاسم موارد مياه، لا للأطراف فحسب،

وإذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة المتعددة بشأن تعدد اللغات، بما في ذلك القرارات 328/71 و 346/73 و 268/76، التي تؤكد الأهمية القصوى للمساواة بين اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ اعتماد المقرر د-3/10، في الدورة العاشرة لاجتماع الأطراف في اتفاقية المياه (ليوبليانا، 23-25 تشرين الأول/أكتوبر 2024)، بشأن تعزيز المشاركة المتساوية والفعالة لجميع الأطراف في دورات اجتماع الأطراف والاجتماعات الأخرى المعقودة في إطار اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية من خلال الترجمة التحريرية والشفوية إلى الإسبانية والصينية والعربية،

1 - ***تقرر*** أن تُكفل الترجمة التحريرية لجميع الوثائق والمنشورات الرسمية للاتفاقية إلى الإسبانية والصينية والعربية من أجل تمكين جميع الأطراف الحالية والمستقبلية والبلدان الأخرى من المشاركة على قدم المساواة وبفعالية في أنشطة الاتفاقية؛

2 - ***تقرر أيضاً*** أن تُكفل الترجمة الشفوية إلى الإسبانية والصينية والعربية في دورات اجتماع الأطراف وغيرها من الاجتماعات الرسمية للاتفاقية من أجل تمكين الأطراف الحالية والمستقبلية والبلدان الأخرى من المشاركة على قدم المساواة وبفعالية في أنشطة الاتفاقية؛

3 - ***تطلب*** إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يوفر خدمات الترجمة التحريرية والشفوية إلى الإسبانية والصينية والعربية، بالإضافة إلى الإنكليزية والروسية والفرنسية، في الدورات المقبلة لاجتماع الأطراف والاجتماعات الأخرى المعقودة في إطار الاتفاقية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، بما في ذلك ترجمة الوثائق والمنشورات الرسمية للاتفاقية إلى الإسبانية والصينية والعربية، من أجل تمكين جميع الأطراف والبلدان الأخرى من المشاركة بفعالية وعلى قدم المساواة؛

(5) ECE/MP.WAT/14.

4 - ***تقرر*** أن تحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع قرار بشأن هذه المسألة للنظر فيه وربما اتخاذه.

جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

3 - اتخذت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في دورتها الأربعين، المعقودة في ليما في الفترة من 9 إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024، القرار 782 (د-40)، الذي يُقدَّم على أساسه مشروع القرار التالي لكي يبت فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

مشروع قرار

مكان انعقاد الدورة الحادية والأربعين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما بقرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 782 (د-40) المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الذي أوصت اللجنة بموجبه بأن تعقد دورتُها الحادية والأربعون في الجمهورية الدومينيكية في عام 2026،

وإذ يعرب عن امتنانه لحكومة الجمهورية الدومينيكية على دعوتها الكريمة،

يوافق على عقد الدورة الحادية والأربعين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الجمهورية الدومينيكية في عام 2026.

دال - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

4 - اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورتها الحادية والثمانين، المعقودة في بانكوك في الفترة من 21 إلى 25 نيسان/أبريل 2025، المقرر 29/81، الذي يقدم على أساسه مشروع القرار التالي لكي يبت فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

مشروع قرار

مواعيد ومكان انعقاد وموضوع الدورة الثانية والثمانين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما بمقرر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ 29/81 المؤرخ 25 نيسان/أبريل 2025، الذي أوصت اللجنة بموجبه بأن تعقد دورتها الثانية والثمانون في باكو في الفترة من 20 إلى 24 نيسان/أبريل 2026،

وإذ يعرب عن امتنانه لحكومة أذربيجان لعرضها السخي استضافة الدورة،

يوافق على عقد الدورة الثانية والثمانين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في باكو، في الفترة من 20 إلى 24 نيسان/أبريل 2026، تحت موضوع "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب: النهوض ببناء مجتمع لجميع الأعمار في آسيا والمحيط الهادئ".

ثانيا - المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

5 - اتخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورات كل منها، المعقودة في عامي 2024 و 2025، عدة قرارات ومقررات، يوجه إليها انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

6 - والنصوص الكاملة للقرارات والمقررات متاحة في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/regional commissionsnyoffice/content/un-regional-commissions-summaries-work-resolutions-and-decisions.